

## التوعية - تدريب داخلي للمنتهكين للقانون البيئي

تم استدعاء 13 من منتهكي القانون البيئي في أوائل شهر أبريل في بلدية ريفية من شارينتماريتيم ، غريبييري سان سيمفوريان ، في محمية طبيعية إقليمية في ماسون. وتشمل هذه المخالفين جرائم مختلفة: المزارعين الذين يحرقون القمامة ، والبعض الآخر ينشر مبيدات الأعشاب التي تحتوي على الغليفوسات وينتشر على طول مجرى مائي ، وهلم جرا.

بدأ التدريب الداخلي بمبادرة من نائب المدعي العام للقديسين ، Mathieu Auriol ، بالشراكة مع المكتب الوطني للصيد والحياة البرية (ONCFS) ، أو الوكالة الفرنسية للتنوع البيولوجي (AFB) أو لا تزال الجمعية التي تدير محمية ماسون ، بيئة الطبيعة 17.

واحدة من القضايا هي مدى ملاءمة إرسال هذه الفئة من الجناة إلى محكمة إصلاحية بدأت هذه الفكرة. وكان الهدف بعد ذلك هو الشروع في نهج تربوي ، عن طريق إقامة حوار حقيقي وإشراكهم في رعاية القضايا البيئية. جادل نائب المدعي العام بأن هذا كان استجابة قضائية أكثر ملاءمة. تبلغ تكلفة هذه الدورة للمخالفين 160 يورو ، مقابل غرامة تصل إلى 1500 يورو للبعض. ومع ذلك ، قلل معظم الجناة من خطورة أفعالهم من خلال إنكار مسؤوليتهم عن الأضرار البيئية.

## علم الزراعة - إطلاق برنامج Epiterre بين FNSEA وجمعية

### Imagin'rutal

الغرض من هذا البرنامج هو مكافأة المزارعين على الخدمات التي يقدمونها في التنوع البيولوجي. وهذا يعني أن المزارع سوف يكافأ على العوامل الخارجية الإيجابية التي يولدها لصالح المجتمع من خلال الزراعة الصديقة للبيئة أو تعويضه. يتم تمويل هذا الإجراء الحافز من خلال خطة التنوع البيولوجي التي قدمتها الحكومة في عام 2018 ، والتي تخطط لإنفاق 150 مليون يورو على مدفوعات الخدمات البيئية.

بعد 5 سنوات من العمل القانوني والتقني للثقافة والرابطة ، يتبين أن النموذج لن يميز بين المنتج العضوي أم لا ، ولكن لن يميز إلا وفقاً للمشروع والإقليم. سيتم توفير فقدان التنوع البيولوجي ، المرتبط على سبيل المثال بتركيب توربينات الرياح ، بموجب عقد ، ويجب تعويضه عن أي مكان آخر ، مثل تخصيص قطع الأراضي من أجل إصلاح التنوع البيولوجي. تم بالفعل توقع اتخاذ إجراءات تعويضية من خلال الأعمال التحضيرية مثل زراعة السياجات أو صيانة المروج الرطبة أو استعادة الأراضي الرطبة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الشبكات التي توفر نوع الممارسات والفوائد المتوقعة والمكافأة لهذه الممارسة قد تم إعدادها بالفعل بالإضافة إلى القضايا القانونية المختلفة (مالك أو لا الطرد ، إلخ).

## التنوع البيولوجي - اعتماد قانون يحظر الصيد الكهربائي في الاتحاد الأوروبي

بعد مناقشات مطولة بين مؤيدي الصيد الكهربائي والمنتقدين ، توصل أعضاء البرلمان الأوروبي أخيراً إلى اتفاق بأغلبية 571 صوتاً مقابل 60 صوتاً. تتكون ممارسة الصيد هذه من إرسال مدافن إلى الرسوبيات لصيد الأسماك التي تعيش في قاع البحر بسهولة أكبر. كانت هذه الممارسة مثيرة للجدل إلى حد كبير بسبب قسوتها ، والتي تسببت أيضاً في وفاة جميع الأحداث ، مما يمثل خطراً هائلاً على التنوع البيولوجي.

وقد تم بالفعل حظر هذه الممارسة في عام 1998 ، قبل إعادة استخدامها تدريجياً في أعقاب نظام من الاستثناءات وكسب التأييد مهم للغاية ، وخاصة الهولندية. سيتم حظره تماماً اعتباراً من 30 يونيو 2021 لجميع سفن الصيد في الاتحاد الأوروبي ولجميع المياه التي يرتادها ، بما في ذلك خارج الاتحاد الأوروبي. بيد أن الدول الأعضاء لديها إمكانية توقع هذا الحظر. أعلنت فرنسا عن نيتها تطبيق هذا القانون بمجرد نشره رسمياً.

ومع ذلك ، على الرغم من أن هذا يمثل أخباراً جيدة جداً بالنسبة للبيئة ، إلا أن إدخال مصائد أكثر استدامة سيطلب بعض التعديلات. تخشى كلير نوفيان ، رئيسة المنظمة غير الحكومية "بلوم" ، الخصم الرئيسي لهذه الممارسة ، المخاوف بشأن السلامة المالية للصيادين الحرفيين ، وتعتقد أن هناك حاجة إلى دعم حكومي لدعم هذه المصائد المستدامة.



## ضريبة الكربون - تصبح اتفاقية المواطن بشأن المناخ أكثر دقة

استجابة لمطلب الديمقراطية التشاركية التي صاغها "السترات الصفراء" وإعادة إطلاق التدابير البيئية الطموحة: هذا هو الهدف المزدوج لاتفاقية المواطن للمناخ ، وهي جمعية تضم 150 شخصاً فرنسياً يتم اختيارهم بالقرعة. أعلن فرانسوا دي روجي ، وزير الانتقال البيئي ، أن أول مجلس دفاع بيئي ، ذكره إيمانويل ماكرون في مؤتمره الصحفي يوم 25 أبريل ، سيعقد في الإليزيه. هذه الهيئة ، التي تضم تسعة وزراء على الأقل تحت سلطة الرئيس ، ستجتمع بانتظام.

سيكون على هذا المجلس المواطن "تمثيل فرنسا في تنوعها". ستتكون من سحب على القوائم الانتخابية ، ولكن أيضاً من قوائم المشتركين عبر الهاتف لتوسيع المؤتمر ليشمل الأشخاص بعيداً عن السياسة. على

عكس المحلفين ، سيكون من الممكن رفض المشاركة. سوف يتعين على الفرنسيين الـ 150 المختارين صياغة مقترحات لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. يعتقد فرانسوا دي روجي أنهم سيكونون قادرين بالتالي على "اقتراح مستقبل لضريبة الكربون" أو يفضلون ضريبة بيئية أخرى أو تدابير تنظيمية أو حوافز. يقول الوزير: "لن يكون هناك موضوع محظور" ، لكن سيكون من الضروري إنشاء وصفا لكل حساب إضافي. بشكل ملموس ، سيعمل المواطنون في عطلة نهاية أسبوع من أصل ثلاثة وسيتم دفع رواتبهم. يجب عقد الاجتماع الأول قبل نهاية يونيو ، وسيستمر العمل ستة أشهر. سيتم بعد ذلك اعتماد المقترحات المقدمة مباشرة أو التصويت عليها من البرلمان أو تقديمها إلى الاستفتاء. إذا كانت اتفاقية المواطن الخاصة بالمناخ تعمل بشكل جيد في فرنسا ، فإن الحكومة لا تستبعد استخدامها في ملفات أخرى ، في إطار المراجعة الدستورية.

سيفي أن نرى ما إذا كانت الأوقاف ستكون جذابة للغاية فيما يتعلق بالعمل الذي يجب أن يقدمه المزارع أو ، إذا لزم الأمر ، نقص دخل الطرود المخصصة أو المحولة إلى أراضي رطبة. لأن هذه التدابير هي فقط الخيارات المتاحة للمزارعين وليس بأي حال إلزامية.

## قرار قضائي



الاختصاص القضائي - محكمة استئناف ليون ، 11 أبريل 2019 ،

بموجب حكم صدر في 11 أبريل 2019 ، أقرت محكمة استئناف ليون بمسؤولية العملاق في سوق التكنولوجيا الحيوية الزراعية مونسانتو في الأضرار التي لحقت بالمزارع بول فرانسوا.

اضطر المزارع إلى نقله إلى المستشفى بشكل عاجل في أبريل 2004 بعد استنشاق أبخرة لاسو لقتل الأعشاب الضارة أثناء تنظيف دبابه تم حظرها منذ ذلك الحين في فرنسا بسبب طبيعتها السامة. ومنذ ذلك الحين تم تشخيصه باضطرابات عصبية شديدة. تم العثور على الشركة في البداية في عام 2012 ، ثم في الاستئناف في سبتمبر 2012. ألغت محكمة النقض هذا القرار الأخير في عام 2017 قبل أن تعترف محكمة الاستئناف مرة أخرى بمسؤولية مونسانتو. ليون.

على وجه الخصوص ، مونسانتو متهمه بعدم ذكر الخطورة المحددة للعمل في الأحواض والخزانات على وضع العلامات أو تغليف المنتج. ذكرت محكمة الاستئناف أيضا المعلومات الأخرى التي لم تقدم من قبل الشركة باعتبارها المخاطر المتعلقة باستنشاق منتج موجود بكميات كبيرة في لاسو والسامة للإنسان ، كلوروبنزين ، وكذلك توصيات لأجهزة حماية الجهاز التنفسي.

زعمت الشركة في دفاعها عن الإهمال الإهمال من جانب المزارع ، الذي كان ينبغي أن يكون على علم بسمية المنتج ولم يحمي نفسه بما فيه الكفاية. ومع ذلك ، رأى القضاة أن المعرفة التقنية للمزارع لا يمكن أن تعوض عن نقص المعلومات عن المنتج. وبالتالي ، يبدو أن خرق هذا الالتزام بالمعلومات قد استخدم لتوصيف عيب منتج لاسو وبالتالي الاعتراف بمسؤولية المنتج مونسانتو.

النفائيات - المجلس الدستوري يكرر تأجيل الحظر المفروض على البلاستيك القابل للتصرف



في 16 مايو ، قام المجلس الدستوري بمراقبة المادة 17 من قانون نمو المؤسسات وتحويلها (Pact) ، التي اقترحت تأجيل حظر تسويق بعض الأواني البلاستيكية المخطط لها بحلول عام 2020 بموجب القانون. الزراعة والغذاء في أكتوبر 2018. تأجيل المحظورات حتى عام 2021 يتعلق بالقش أو السكاكين أو عصي الخلط. تمت إزالة صواني الوجبة من القائمة المحظورة. اعتمد "الحكام" ، الذين استولوا عليهم من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الاشتراكيين ، على هذا البند من قانون الميثاق بسبب "عدم وجود اتصال" مع مشروع القانون الأصلي. تم تبني المادة 17 "وفقاً للإجراء المخالف للدستور". لن يتم تضمين هذا البند في قانون الميثاق ، الذي سيصدر بحلول 24 مايو.

لقد أرادت الحكومة لمدة عام بدء نفاذ الحظر حتى لا تعاقب الشركات ". وشرح أيضاً مشروع التوجيه ، الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في مارس الماضي ، والذي يخطط لحظر بعض المواد البلاستيكية التي يمكن التخلص منها في ربيع عام 2021. كما قام المجلس الدستوري بمراقبة المادة 18 من قانون الميثاق الذي أرجاه. حظر تصنيع وتصدير المبيدات المحظورة.

التنوع البيولوجي - اجتماع الخبراء العلميين في باريس للتحذير من حالة التنوع البيولوجي العالمي



هذا الإثنين 29 أبريل ، عقد اجتماع IPBES ، جمع العلماء من 132 دولة ، بهدف إعداد تقرير يجمع مجموعة المعرفة حول التنوع البيولوجي وحالة تدهوره على المستوى العالمي. الهدف الرئيسي هو تسليط الضوء على هذا التدهور حتى يتمكن صناع القرار السياسي من أن يدركوا ، كما كان يمكن أن يكون في وقت انعقاد IPCC 1990 للمناخ. الهدف هو COP15 2020 في الصين ، والتي ستركز على التنوع البيولوجي. سيكون هذا التقرير العلمي أحد الأسس لإعداد نجاح مؤتمر COP15 هذا. الاجتماع هو الأول من خمس مراحل تستعد لمؤتمر الأطراف الخامس عشر. ستكون المرحلة الثانية هي بيئة الديباجة G7 في G7 العامة (المرحلة الثالثة) من Biarritz في نهاية أغسطس وأخيراً مؤتمر IUCN (المرحلة الرابعة) في يونيو 2020 والذي سينتهي من مرحلة الإعداد. إن التقرير الصادر عن IPBES هو تصنيف قاطع ، فنحن نواجه انقراضاً سريعاً وسريعاً جداً لأنواع في جميع أنحاء العالم ، والأنشطة البشرية مسؤولة عنها عن طريق تدمير الموائل والتلوث والاستغلال المفرط للموارد. وانتشار الأنواع الغازية وتغير المناخ.

النفائيات - مكافحة القمامة خاصة للاستخدام المهني



وقد تم تشكيل مجموعة عمل من قبل وزير خارجية الوزارة المسؤول عن الانتقال البيئي والتضامن ، فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية لمحاربة هذه الظواهر. لدى مجموعة العمل أدوات انعكاس للنضال ذات طبيعة قانونية وفنية ورقمية. يتمثل خط الفكر الأول في معرفة نوع النفائيات التي يتم التخلص منها بشكل أفضل للحصول على رؤية أفضل للأدوات التي يجب وضعها في قتال فعال تحت إشراف Ademe. المسار الثاني هو تحديد التغييرات التشريعية والتنظيمية لزيادة الكفاءة ضد الودائع غير القانونية ، وسيتم تقديمه في مشروع قانون مخصص للاقتصاد الدائري في عام 2019. ومن بين هذه التغييرات التشريعية والتنظيمية المتوخاة بالفعل زيادة في المبلغ المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والوصول لشرطة البلدية إلى نظام تسجيل المركبات للعثور على مؤلف الإيداع ، أو استخدام حماية الفيديو. أخيراً ، المسار الثالث هو تنفيذ دليل لمساعدة أصحاب المصلحة المحليين بما في ذلك رؤساء البلديات لفرض عقوبات على التخلي عن النفائيات.